

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي / ماجستير إقتصاد

المحاضرة الثانية عشر:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

$$g(w) = -\epsilon (U - U^*)$$

حيث إن :

$$g(w) = \text{معدل نمو الأجر النقدي}$$

$$U = \text{معدل البطالة السائد في سوق العمل}$$

$$U^* = \text{المعدل الطبيعي للبطالة}$$

فإذا كانت $U = U^*$ ، فإن معدل نمو الأجر النقدي = صفرًا ، أي أن معدل الأجر النقدي سوف يبقى ثابتاً . وإذا كانت $U > U^*$ ، فإن معدل نمو الأجر النقدي ، $g(w)$ ، يعتبر سالباً ، أي أن معدل الأجر النقدي السائد سوف يأخذ بالتناقص. أما إذا كانت $U < U^*$ فإن معدل نمو الأجر النقدي ، $g(w)$ ، يعتبر موجباً ، أي أن معدل الأجر النقدي السائد سوف يبدأ في التزايد . ولابد من أن نتذكر أن منحنى فيليبس يتضمن أن الأجور والأسعار تتكيف بطيئاً مع التغيرات التي تحدث في الطلب الكلي ، بسبب الافتراض بجمودها .

ولقد أقام فيليبس تحليله على أساس أن القبول بمعدلات منخفضة لنمو الأجر النقدي يصاحبه قبولاً بمعدلات مرتفعة من البطالة ، لذلك يمكن تعريف النمو في معدلات الأجر النقدي بالمقدار :

$$g(w) = \frac{W_t - W_{t-1}}{W_{t-1}}$$

حيث إن :

$$g(w) = \text{معدل نمو الأجر النقدي}$$

$$W_t = \text{الأجر النقدي الحالي}$$

$$W_{t-1} = \text{الأجر النقدي في العام السابق}$$

وبقسمة الطرفين علي w_{t-1} ينتج أن :

$$g(w) = \frac{w_t}{w_{t-1}} - 1$$

وبإدخال قيمة المقدار $(w) = -\epsilon (U - U^*)$ في المعادلة السابقة ، ينتج أن :

$$\frac{w_t}{w_{t-1}} - 1 = -\epsilon (U - U^*)$$

$$w_t = w_{t-1} [1 - \epsilon (U - U^*)]$$

وهذا يعني أن مستوي معدل الأجر النقدي السائد في أي لحظة (t) يعتمد علي معدله في العام الماضي ، w_{t-1} ، إضافة إلي الفرق بين معدل البطالة السائد في سوق العمل والمعدل الطبيعي للبطالة ، حيث من المفترض أن يكون معدل البطالة السائد أقل من المعدل الطبيعي للبطالة .

وبمرور الوقت فقد أصبح منحنى فيليبس أداة فعالة في تحليل الكثير من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية ، وعلي الأخص في سوق العمل ، مع إستخدام عدة فرضيات مختلفة من المزج بين معدلات التضخم وعدة معدلات من الأجر النقدي ، للتوصل الي حلول لمشكلة البطالة .

فكما هو معروف أن الإفتراض بأن الأجر النقدي بطيء في التكيف مع أي تغيرات تحدث في الحياة الأقتصادية ، خاصة في سوق العمل ، لذلك تعتبر التغيرات والإنتقالات في منحنى الطلب الكلي إلي الأعلى والأسفل ، ضرورية ومهمة عندما يكون الهدف منها هو إشتقاق منحنى العرض الكلي . فالأجر النقدي تعتبر جامدة أو بطيئة في التكيف ، عندما تتحرك ببطء عبر الزمن بدلاً من الإستجابة الكاملة أو الآنية التي تحقق مستوي التوظيف الكامل (بدون بطالة) عند أي لحظة من الزمن . لذلك أصبح منحنى فيليبس يمثل علاقة المبادلة العكسية بين معدل نمو الأجر النقدي وبين معدلات التوظيف ، من خلال تعريف معدل البطالة بأنه نسبة من إجمالي القوى العاملة عند مستوي العمالة الكاملة . وبإفتراض أن

المعدل الطبيعي للبطالة يساوي صفرًا ، فإن معدل البطالة السائد في سوق العمل U ، يمكن قياسه بالمقدار :

$$U = \frac{N^* - N}{N^*}$$

وبإدخال هذا المقدار في النموذج السابق الذي توصلنا إليه ، يمكن كتابة الدالة التالية لمنحني فيلبس ، والتي تشرح العلاقة بين معدل الأجر النقدي للعام الحالي ، والسابق ، وبين مستوي التوظيف الفعلي للقوى العاملة في سوق العمل . أي إن :

$$w_t = w_{t-1} \left[1 + \epsilon \left(\frac{N^* - N}{N^*} \right) \right]$$

حيث إن :

$$N^* = \text{مستوي التوظيف الكامل من العمالة}$$

$$N = \text{مستوي العمالة الفعلي السائد في سوق العمل}$$

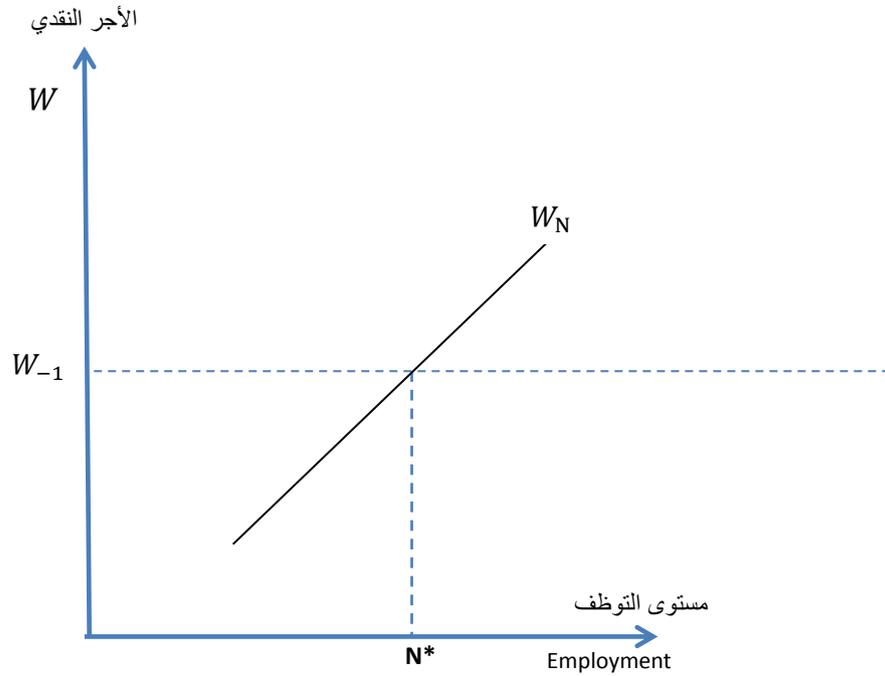
ومن التمثيل البياني (لشكليين التاليين) ، يمكن التوصل إلى دالة الأجر النقدي التي تأخذ في الاعتبار مستوي التوظيف الفعلي والمعدل الطبيعي للبطالة ، كما يلي :

$$W = w_{-1} \left[1 + \epsilon \left(\frac{N^* - N}{N^*} \right) \right]$$

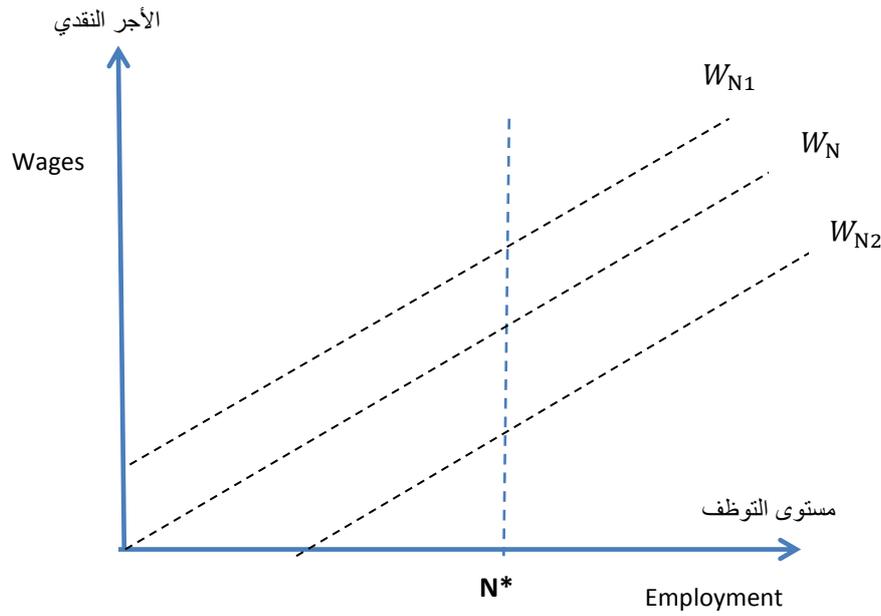
حيث إن w_{-1} هي معدل الأجر النقدي في سنة الأساس ، W في سنة المقارنة .

وفي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحني فيلبس ساد إعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم كما أن وجود معدل محدد للتضخم هو الذي يحدد ذلك الثمن ، من أجل تحقيق التوظيف الكامل. وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ، ومعدل التضخم المعتدل . فلا عجب

والحالة هذه أن يسود التفاؤل بين الإقتصاديين خلال عقد الستينيات الماضي بشأن إمكانية تخفيض معدلات البطالة ، Trade-Off ، مقابل السماح بوجود معدل متواضع من التضخم لأن هناك مقايضة محتمل حدوثها بين البطالة والتضخم . وأن هناك علي منحنى فيلبس ، عدة نقاط ممكنة ، تعبر عن أوضاع غير توازنية لهذه المقايضة .



شكل رقم (6-3) العلاقة بين الأجر النقدي والتوظيف



شكل رقم (4-6) الانتقال إلى الأعلى والأسفل

لذلك كان بالإمكان التوصل إلى هذه العلاقات بشكل مباشر عن طريق تحليل دالة الطلب الكينزية علي

$$W = P (MPL) \quad : \text{ كما يلي :}$$

حيث إن W تمثل الأجر النقدي ، P تمثل المستوي العام للأسعار ، MPL هي الناتج الحدي للعمال ،

ومع إفتراض المنافسة الكاملة في سوق العمل ، يمكن التوصل إلي ما يلي :

1- إذا حدث نمواً في كل من الأجر النقدي والناتج الحدي للعمال بنفس النسبة فإن المستوي العام

للأسعار لا يتغير (أي أن معدل التضخم = صفراً)

2- بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي هذه المعادلة يمكن التوصل إلي علاقة النمو التالية :

$$g(p) = g(W) - g(MPL)$$

حيث إن :

$$g(p) = \frac{dp}{dt} \left(\frac{1}{p} \right) \quad \text{معدل نمو الأسعار عبر الزمن}$$

$$g(w) = \frac{dw}{dt} \left(\frac{1}{w} \right) \quad \text{معدل نمو الأجر النقدي عبر الزمن}$$

$$g(MPL) = \frac{d(MPL)}{dt} \times \frac{1}{MPL}$$

معدل نمو الإنتاجية الحدية للعمال عبر الزمن

3- طالما أن الأجر الحقيقي (ω) يمكن تعريفه بالمقدار (W/P) فإن :

$$g(\omega) = g(W) - g(P) = g(MPL)$$

أي أنه لو كان معدل نمو الأجر الحقيقي مساوياً لمعدل نمو الناتج الحدي للعمال عبر الزمن ، فإن $g(P) = 0$ ، و هذا يتضمن أن معدل التضخم يساوي صفرًا . لذلك فإن معدل نمو الأجر الحقيقي لا بد من أن يساوي معدل نمو الناتج الحدي للعمال حتي يتم التخلص من التضخم الناشيء من سوق العمل .

6-7 منحنى فيلبس المعدل

نجح كل من فريدمان و سام ويلسون فيما بعد بتعديل منحنى فيلبس بحيث أصبح يشرح العلاقة بين البطالة والتضخم مباشرة بدلاً مما كان عليه في صورته السابقة ، وذلك كما يلي :

$$g(W) = f(N^d - N^s)$$

$$dg(w) / d(N^d - N^s) > 0$$

$$\text{Excess supply of labor} = N^d - N^s = -(N^d - N^s)$$

$$\text{Or : } g(w) = f(N^d - N^s) ; \frac{dg(w)}{d(N^d - N^s)} > 0$$

وبتعريف معدل البطالة بالمقدار : $U = N^d - N^s$

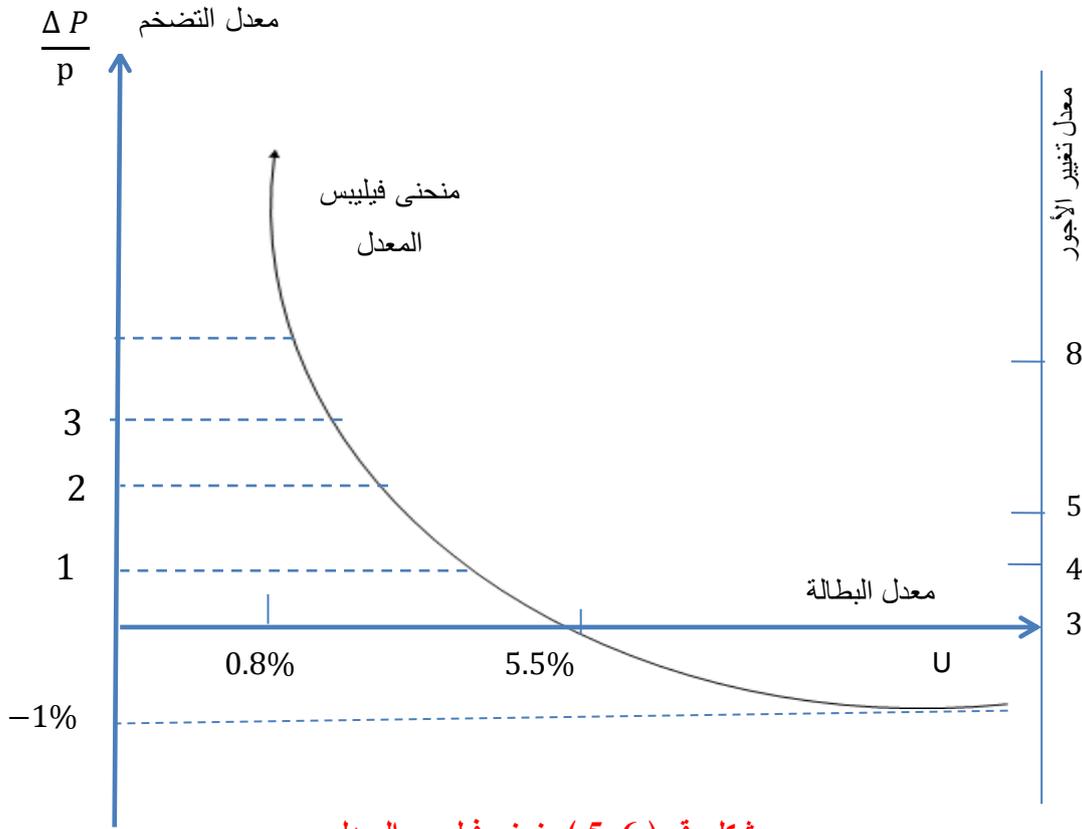
$$g(w) = f(U) \quad \text{ينتج أن :}$$

$$dg(w) / dU < 0 \quad \text{كذلك فإن :}$$

وباشتقاق معادلة منحنى فيلبس يمكن كتابة أن :

$$g(p) = g(W) = g(MPL)$$

فإذا كان معدل نمو الناتج الحدي للعمال هي 3% وكان معدل نمو الأجر النقدي 3% أيضاً ، يكون معدل نمو الأسعار (أو التضخم) مساوياً للصفر. أما أحسن التقديرات النقدية لكل من نمو الأجر النقدي ونمو الأسعار، فهي التي تحدد معدل نمو الناتج الحدي للعمال التي تحقق المعادلة السابقة . منها يمكن إستبدال معدل نمو الأسعار بدلاً من معدل نمو الأجر النقدي للحصول علي منحنى فيليبس المعدل ، والذي يظهر العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة .



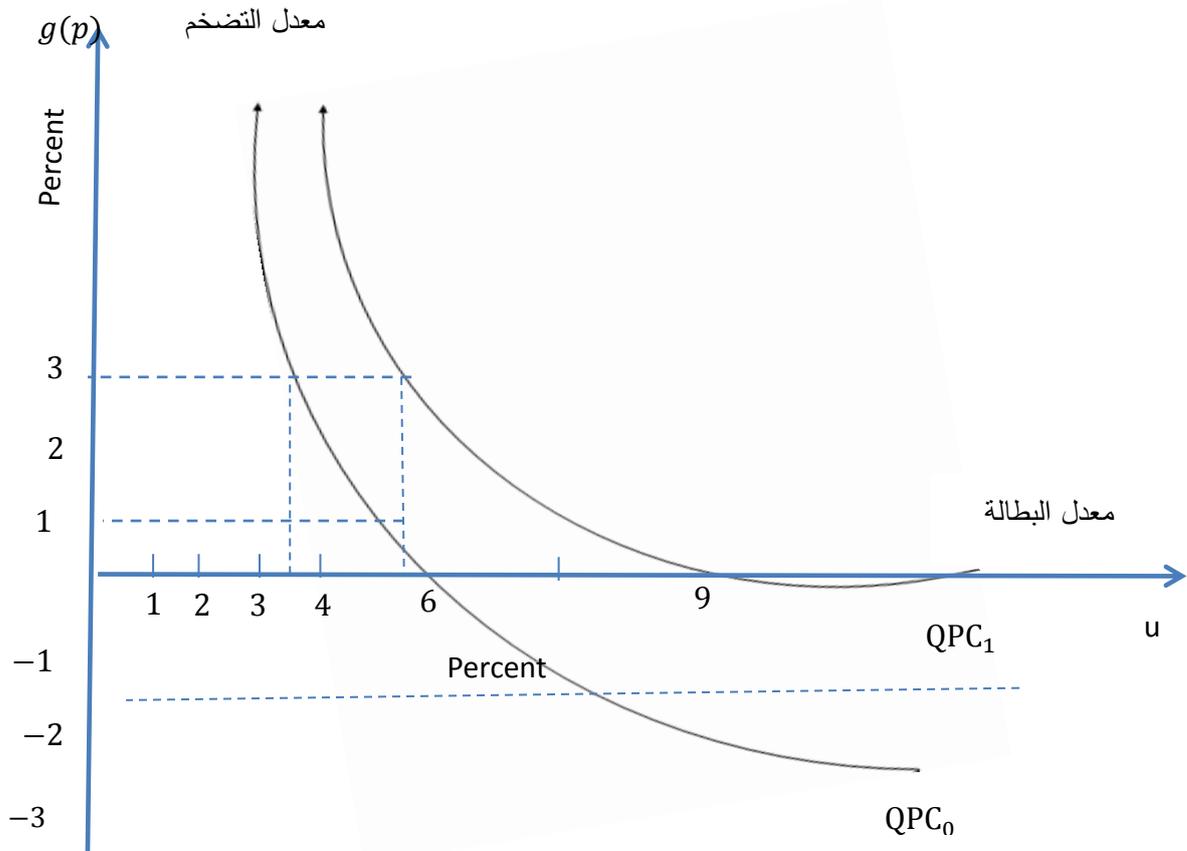
شكل رقم (5-6) منحنى فيليبس المعدل

وكما هو موضح في الشكل التالي، أن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدار ثابت هو 3% سنوياً، الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقل بمقدار 3% سنوياً عن معدل الزيادة السنوية في الأجر النقدي. والسبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد

سنويا بمعدل 3% ، وأن الأسعار تتحدد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة ، وهو إشتقاق مباشر من المعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \text{معدل نمو الأجور النقدية} - \text{معدل نمو الناتج الحدي للعمل}$$

(لاحظ أن هذا الافتراض لا يتعرض لما يحدث في عناصر الإنتاج الأخرى)



شكل رقم (6-6) ديناميكية العلاقة بين البطالة والتضخم

وهكذا يوضح منحنى فيليبس أنه من الممكن تخفيض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم. ويوضح لنا ميل Slope منحنى فيليبس المعدل عند كل نقطة، شروط المبادلة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير. حيث تستند المبادلة هنا على شرط مهم، وهو عدم توقع تضخم

الأسعار و زيادة الأجور، بمعنى أن يكون الاقتصاد القومي قد استقر عند معدل ثابت لتضخم الأسعار و نمو الأجور.

ورغم ما استقبل به منحنى فيلبس المعدل من حفاوة وحماس من قبل الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين، إلا أنه لم يكن وراءه تفسيراً نظرياً مقبولاً يوضح لماذا تتخذ العلاقة بين التضخم والبطالة هذه العلاقة السالبة؟

فلقد كان كثير من الاقتصاديين قد استراحوا إلى المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيلبس، وما بني عليه من استنتاجات تخص السياسات الاقتصادية الكلية، التي كانت أهدافها الرئيسية في عالم ما بعد الحرب تنحصر في تحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار (المثلث الذهبي لأهداف السياسة الاقتصادية). كما أن قبول منحنى فيلبس بين الاقتصاديين على نطاق واسع قد أزاح الحرج الذي كان يعانيه الكينزيون، بشأن تفسير الضغوط التضخمية في أسواق العمل ، والتي كانت قد أخذت في الظهور من عقد الستينيات من القرن الماضي .

وأصبح من المقبول تماماً اعتبار معدل طفيف للتضخم على أنه ظاهرة طبيعية وعادية، في ظل اقتصادات تتسم بنمو لا بأس به وبانخفاض شديد في معدلات البطالة. على أن منحنى فيلبس، وإن كان قد تمتع بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة 1959 - 1969 واعتبر بمنزلة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات ذلك لأن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي كان يشير إليها منحنى فيلبس قد تعرضت للانحيار. ففي السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، وعلى نطاق واسع ، وهو أمر يتعارض مع منطق منحنى فيلبس.

وعموماً، إذا كان منحى فيليبس قد عبر عن قائمة واسعة من خيارات التزاج (أو التوليفات) بين معدل البطالة ومعدل التضخم، فإن هذه القائمة قد انهارت تماماً، بحيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل مرافق للتضخم، الأمر الذي يعني أن منحى فيليبس قد تحرك لأعلى. وهذا هو فعلاً ما حدث خلال الفترة 1968 - 1990. وحينئذٍ لم يعد هناك شك في أنه لا يوجد استقرار في منحى فيليبس. وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات أكثر تعقيداً، من العلاقة البسيطة والسهلة التي كان يجسدها منحى فيليبس. وتحولت هذه العلاقة إلى ما يشبه الحلقات غير المنتظمة Curly. وهناك وقع الكينزيون في ورطة شديدة. فمن ناحية، لم يعد ممكناً في ضوء النظرية العامة لكينز تفسير حالة الركود التضخمي Stagflation أي ترافق ارتفاع معدلات البطالة مع التضخم. ومن ناحية ثانية لم يكن ممكناً أن يستخلص صناع السياسة الاقتصادية، من صلب النظرية العامة لكينز، ما يفيدهم في مواجهة هذا المأزق. وكانت تلك الورطة، هي الفرصة التي انتهزها النيوكلاسيك لتوجيه سهام نقدهم للكينزية عبر هجومهم على منحى فيليبس.

وفي معرض نقده الشهير لمنحى فيليبس، وصف ميلتون فريدمان M.Friedman منحى فيليبس بأنه مضلل تماماً Utterly Fallacious ، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر النقدي Nominal Wage Rate بدلاً من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي Real . ويعتقد فريدمان، أن سبب هذه المشكلة هو أن فيليبس قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على التغيرات المتوقعة في الأجور النقدية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية . وقد رفض فريدمان هذا الافتراض، واقترح أن يشير المحور الرأسي في منحى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور النقدية ، مطروحاً منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار. وبناء عليه، فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تعاد صياغتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية. ولهذا، فإنه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيليبس هي :

$$W = f(u)$$

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي :

$$W = f(u) + P^e$$

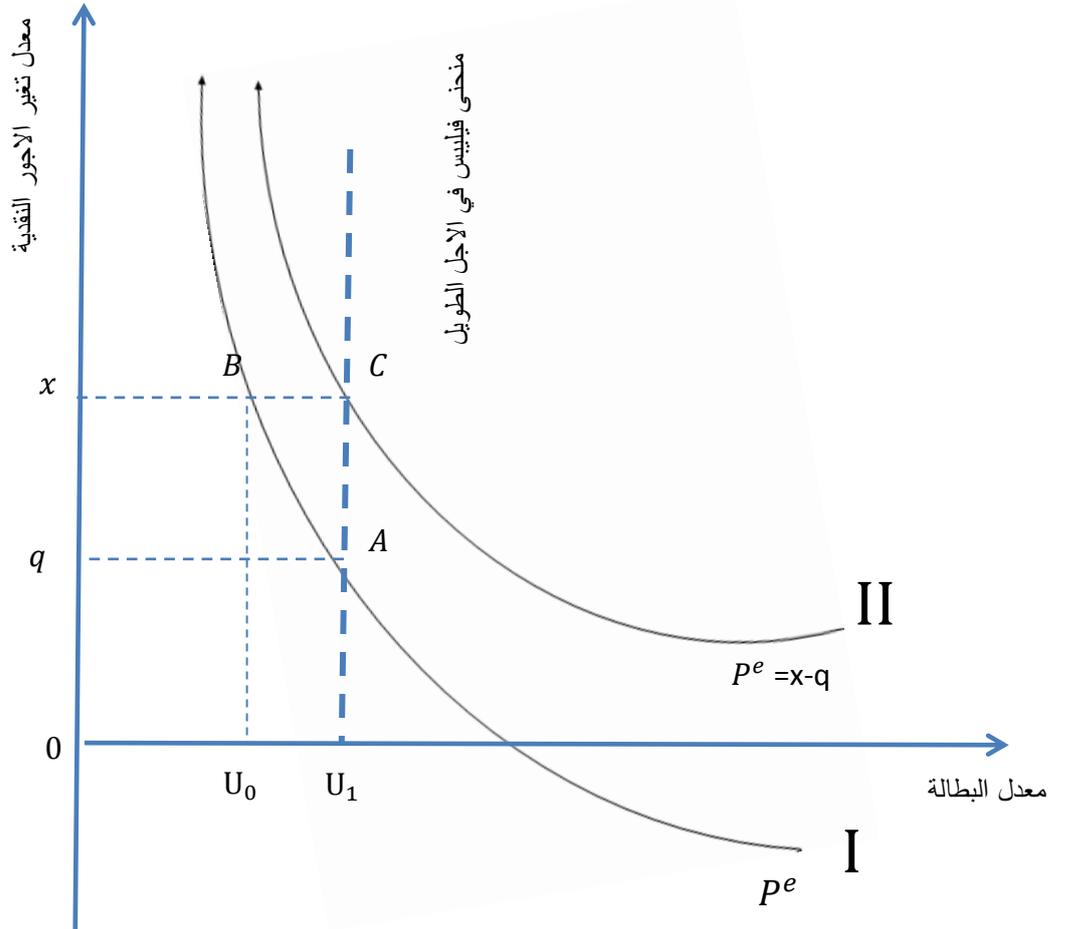
حيث : $W =$ الأجور

$U =$ البطالة

$P^e =$ المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار (أو التضخم)

ولا يخفي أن إدخال التوقعات التضخمية Inflationary Expectations في التحليل، يجعلنا نتصور أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيليبس، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة. وكل منحنى منها يعبر عن أجل قصير معين. ومن الثابت، أنه منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مما كان له تأثير بالغ في حركة الأسعار والأجور، ومن ثم في التوقعات التضخمية في البلدان الرأسمالية الصناعية.

ومهما يكن من أمر، فإن إدخال التوقعات التضخمية في الصورة قد انتهى بعدد كبير من الاقتصاديين، إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، وأنفق معظمهم على أن منحنى فيليبس يأخذ شكلا عموديا (أو رأسيا) في الأجل الطويل. ويمكن الوقوف على وجهة نظرهم في هذا الخصوص من خلال الشكل التالي ، الذي يشير فيه المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية ، في حين يشير المحور الأفقي إلى معدل البطالة.



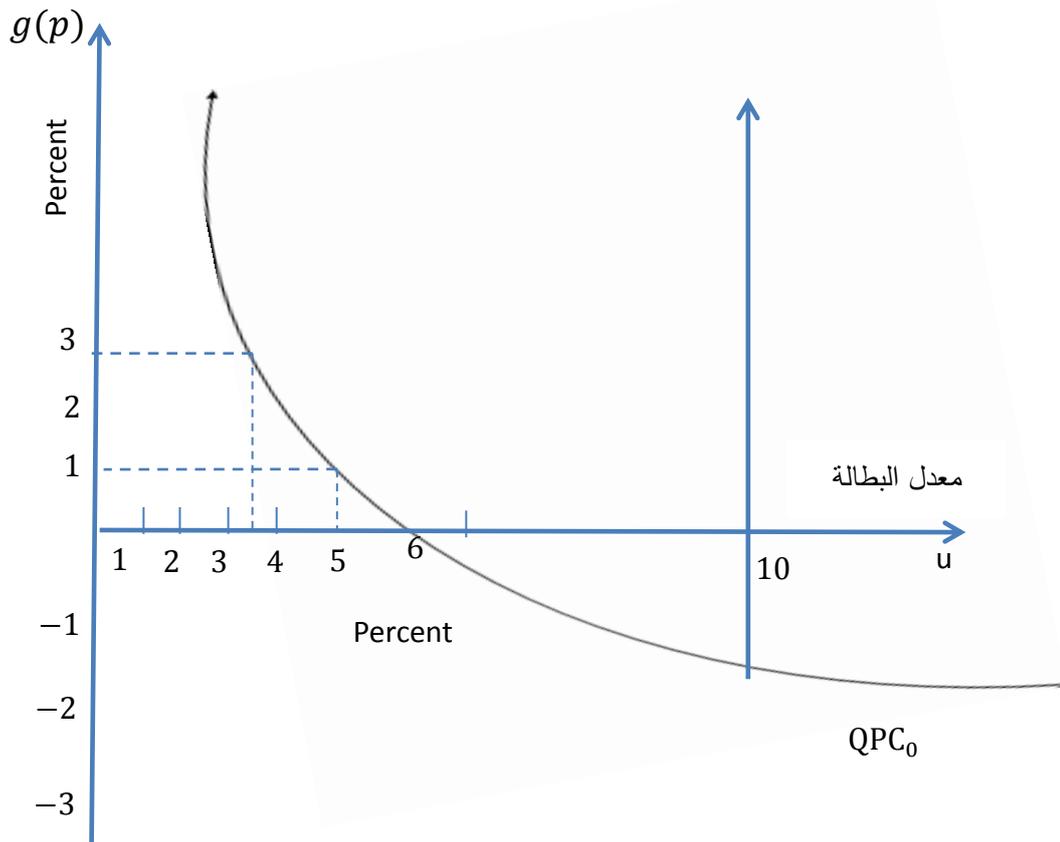
شكل رقم (6-7) منحنى فيليبس في الأجل الطويل

8-6 منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي

سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي Stagflation، هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم¹⁹، ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معاً، أي

¹⁹ محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سابق، ص 304

ما كان مفترضاً من أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجوداً وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم²⁰، وذلك بسبب أنه كان من المعتقد إستحالة حدوث ذلك لأن تأثير الركود الإقتصادي سيعمل على تخفيض الأجور وبالتالي الأسعار. وقد حدث ذلك عملياً حينما إرتفعت معدلات التضخم بالدرجة التي كان يتوقع الناس عندها أن تستمر، وتصرفوا وفقاً لذلك. في حين أن الاتحادات العمالية كانت لاتزال تتفاوض من اجل حصول منسوبها علي أجور ورواتب مرتفعة، بالرغم من أن معدلات البطالة كانت تنتشر بسبب تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي حينذاك، وذلك أملاً في تحقيق الأرباح العالية التي كانت متوقعة للأعوام اللاحقة.



شكل رقم (6-8) منحنى فيليبس في المدى الطويل

²⁰ نعمة الله نجيب ابراهيم , مرجع سابق , ص254

هذا الأمر شد انتباه الاقتصاديين ودعي إلى المزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة²¹ ، وظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة ، من أهمها أن حدوثها يتم بسبب إرتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973م والذي أدى إلى إرتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة ، وقد ساعد ذلك علي نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إرتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم .

كما ظهر تفسير آخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة أو مستقرة ، ففي الأجل الطويل كان من الصعب التأكيد على أن التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة²².

²¹ عبد المطلب عبد الحميد , اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات , الدار الجامعية , الاسكندرية 2007 , ص 336
²² نعمة الله نجيب ابراهيم واسماعيل حسين اسماعيل , مرجع ستيق

الفصل السابع : التعامل مع الخارج

1-7 مقدمة :

التجارة الخارجية تتضمن عمليات الاستيراد و التصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت منظورة أو غير منظورة. فهي تشمل أنشطة التبادل التجاري للسلع و الخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها . وتعتبر التجارة الخارجية أو التعامل مع الخارج من أهم محددات النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب ومن أهم عناصر تكوين وتطوير الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، وقد تزايدت أهميتها نتيجة تطور نظم المعلومات والاتصالات والعلاقات الدولية . وتتعلق التجارة الخارجية والتبادل الخارجي من مبدأ الندرة النسبية للموارد الطبيعية بصف عامة ، والموارد الاقتصادية بصفة خاصة فلا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات التي تسد الإحتياجات المحلية للنشاط الاقتصادي . مثال ذلك إمتلاك دول الخليج العربي رأس المال والبتترول ، بينما تقتصها الأيدي العاملة المدربة والتكنولوجيا والعوامل الطبيعية اللازمة التي تحول دون تحقيقها للاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية علي وجه الخصوص .

وتؤدي الواردات إلي زيادة الناتج المحلي للدولة ، لكنه يجب طرح قيمتها النقدية لكونها إنفاق لم يقابله أي إنتاج محلي ، بينما تؤدي الصادرات إلي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، ولكن يتم إضافة قيمتها النقدية لكونها إيرادات ، عند حساب الناتج القومي . ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (أي الصادرات - الواردات) . حيث إن :

الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي الإنفاق الاستثماري + الإنفاق

الحكومي + صافي الصادرات

2-7 أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول

1- اختلاف عوامل وظروف الانتاج

يعود اختلاف ظروف الانتاج بين الدول إلي زيادة التبادل التجاري بينها ، فالمناطق ذات المناخ الموسمي الصالحة لزراعة الأرز والقمح والبن مثلا تستطيع التخصص في انتاج هذه السلع ومبادلتها بالسلع التي لا تستطيع إنتاجها كالنفط ، الذي يتوافر بكثافة في دول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

2- انخفاض تكاليف الانتاج

يعد تفاوت تكاليف الانتاج للسلع والخدمات ما بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات بين الدول أو الصناعات التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير أي الانتاج الواسع بالشكل الذي يؤدي إلي تناقص متوسط تكلفة انتاج الوحدة الواحدة عندما يزيد الانتاج.

3- اختلاف الميول والأذواق

حيث يؤدي إختلاف الميول والأذواق وتفضيلات المتبادلين إلي إختلاف نوعيات وكميات السلع المتبادلة ، وأسعارها ، وشروط التبادل ايضاً ، بين الدول . ويعتبر هذا العامل من أهم محددات الطلب علي سلع الدول في التجارة الدولية .

وتزودنا النظريات الاقتصادية بالأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية والتي تتركز في اختلاف متطلبات كل سلعة من هذه الموارد، وينتج عن ذلك وجود مزايا نسبية مرتفعة لدى بعض الدول في إنتاج بعض السلع فتتخصص في إنتاجها وتبادلها بسلع تكون ميزتها النسبية في إنتاجها منخفضة، فتجني الدول بالتالي فوائد كثيرة لأنها تستطيع أن تحصل على قدر أكبر من السلع والخدمات مما لو قامت بإنتاجها محلياً، وتتوقف هذه الفوائد التي تجنيها الدول من وراء التجارة الدولية على معدل

التبادل التجاري الذي يعبر عن كمية الواردات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تصدره من سلع
منتجة محلياً .

لذلك تتخصص الدول في إنتاج السلع حسب أحد المبدأين التاليين :

أ- الميزة المطلقة: وهو من المبادئ التي أتى بها آدم سميث والذي أشاد بأن مبدأ التخصص
وتقسيم العمل يصبح واضحاً في التجارة الدولية إذا كانت دولة ما أكثر فعالية في
إنتاج سلعة ما بالمقارنة مع نظيرتها، بذلك يكون لهذه الدولة ميزة مطلقة في إنتاج
تلك السلعة.

ب- الميزة النسبية: وهو المبدأ الذي أشار إليه ديفيد ريكاردو مستنداً إلى حقيقة أن الدولة تمتلك
ميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة إذا كانت تكلفة إنتاجها في هذه الدولة أقل من
تكلفة إنتاج نفس السلعة في الدولة الأخرى ، أي أن الدولة الأولى أكثر فعالية من
الدولة الثانية في إنتاج تلك السلعة. ويمكن التعبير عن التكلفة هنا بتكلفة الفرصة
البديلة .

معني ذلك أنه في حالة قيام التجارة الخارجية وإنتاج كل دولة للسلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية فسوف
تتخصص في إنتاجها وتقوم بتصديرها مقابل استيراد السلعة التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية ، وسوف تستفيد
من ذلك بالطبع . فمثلاً ، يلاحظ أن العامل في دولة ما يمكن ان يحصل على سلع استهلاكية أكثر من
السابق مقابل نفس الجهد الذي كان يبذله في إنتاجها، إذا ما تم هذا التبادل .

ويقاس معدل التبادل التجاري بقسمة الأرقام القياسية لقيمة الصادرات على الأرقام القياسية لقيمة الواردات
ثم ضرب الناتج في 100 للحصول على الناتج كنسبة مئوية، فإذا ارتفعت قيمة الصادرات بالنسبة لقيمة
الواردات فإن معدل التبادل التجاري سوف يرتفع ، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة الواردات بالنسبة
لقيمة الصادرات فإن معدل التبادل التجاري سوف ينخفض، ويتوقف مقدار الربح أو الخسارة التي تحققها

دولة معينة نتيجة للتغير في معدل التبادل التجاري على السعر والكمية معاً، واللذان يحددان القيمة ، وليس السعر فقط ، كما توضحه نتائج قياس معدل التبادل التجاري بعض الأحيان .

3-7 التدخلات والعوائق علي التجارة الخارجية

تتدخل الدولة في التجارة الخارجية بوضع بعض القيود لحماية صناعتها المحلية من المنافسة الخارجية وإيجاد المزيد من فرص العمل عن طريق تشجيع الصناعة المحلية وتوسيعها، وتحقيق الإكتفاء الذاتي ، وعدم التبعية الاقتصادية ، وتوفير العملات الأجنبية، ولأسباب أمنية في بعض الأحوال ، أو مجرد الاعتزاز بوجود صناعات محلية. ومن هذه العوائق ما يلي:

1. التعرفة الجمركية: الضريبة على الواردات بمجرد دخولها حدود الدولة
2. تطبيق نظام الحصص: تحديد أكبر كمية ممكن استيرادها ، وتحديد مناطق إستيرادها.
3. دعم الصادرات: عن طريق الدعم المادي المباشر من الحكومة للمصدرين لتخفيض أسعار السلع المصدرة ، بهدف رفع درجة منافستهم للمنتجات الأخرى المماثلة في الأسواق العالمية.
4. الدخول في اتفاقات المناطق الحرة والاتحادات الجمركية مع دول أخرى لها نفس المصالح .
5. تغيير سعر صرف العملة المحلية بالعملات الأجنبية بين حين وآخر .

4-7 تحديد سعر الصرف

هناك أكثر من تعريف لسعر صرف عملة محلية ما بعملة أجنبية عنها ، وهي كما يلي :

أ- سعر الصرف الإسمي: وهو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق صرف العملات في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغيرات قوي العرض والطلب . وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي له وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية (والتي قد تكون غير رسمية).

كما أن سعر الصرف الإسمي يتغير يومياً إما صعوداً أو هبوطاً بالنسبة للقوة الشرائية للعملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف، ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتغير الأسعار المحلية والدولية وتطور أسعار الفائدة بالإضافة إلى العوامل النفسية للمتعاملين، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الإسمي من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة ، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزناً مرجحاً بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.

ب- سعر الصرف الحقيقي: وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلاً إن ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل سوف لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العائدات علي عناصر الإنتاج لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين.

ومع تطورات كل من أسعار الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الإسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي لأن سعر الصرف الحقيقي

يتضمن تقلبات سعر الصرف الإسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة. حيث أنه في حالة اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فهو يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة بالنسبة للأسعار، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإن إنخفاضه يعتبر عاملاً إيجابياً يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لذلك فإن حركة المؤشر الحقيقي للصرف لها أهمية كبيرة بالنسبة لتقدير ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى تطور ونمو الأسواق المالية والنقدية.

ج- أسعار الصرف المتقاطعة: وهي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية (الفوركس) من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها البعض ، ولقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات. وقد اتخذت هذه التعاملات صيغاً مختلفة من أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الآجل ، وشكلت فيما بعد أسواقاً أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية.

كما أن التعاملات والتحويلات المالية الدولية قد ترتبط بسعرين ، سعر للبيع وآخر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى ، وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازني لشراء وبيع عملة مقابل أخرى والتي تنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح ، فوجود هذا المثلث غالباً ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض مقابل الأخرى.

5-7 كيفية تحديد سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف طبقاً للعوامل المتعلقة بسعر صرف العملات الأجنبية والطلب عليها نتيجة استيراد وتصدير السلع ، وانتقال رؤوس الأموال، حيث تتدخل البنوك ، وبعض السماسرة والمضاربين، والسلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من أهداف مثل التأثير علي حركة المضاربة بالعملات محلياً ودولياً.

ويتم تحديد سعر الصرف بواحد أو أكثر من الطرق التالية :

- 1- ربط قيمة العملة بوزن معين من الذهب .
- 2- تحديد سعر صرف العملة بتفاعل قوى العرض والطلب.
- 3- تكوين سلة من العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة (وهي مجرد قيود دفترية محاسبية يجريها صندوق النقد الدولي لإستخدامها في تسوية المدفوعات الدولية، ولا يجوز التعامل بها أو المضاربة عليها في الأسواق النقدية وتستمد قوتها بالتزام الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت ومن أية دولة في حدود قيمة معينة، وتقوم وحدات حقوق السحب الخاصة على أساس متوسط ترجيحي لقيم سلة من العملات هي الدولار الأمريكي والمارك الألماني، والجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والين الياباني).

1-5-7 أثر فائض أو عجز ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف

إن ميزان مدفوعات الدولة هو الذي نستطيع من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في عرض العملة الوطنية والطلب عليها، حيث إن الإيرادات في ميزان المدفوعات تمثل طلباً على العملة الوطنية أي عرض للعملات

الأجنبية، فالصادرات مثلاً تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، أما جانب المدفوعات فيمثل عرضاً للعملة الوطنية أي طلباً للعملة الأجنبية.

ومن هنا فإن أي فائض في ميزان المدفوعات للدولة والناتج عن زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات يؤدي إلى زيادة طلب العملة الوطنية على المعروض منها في سوق الصرف الأجنبي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية. كما أن أي عجز في ميزان المدفوعات للدولة ناتج عن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية على الطلب عليها، ومن ثم إنخفاض سعر صرفها.

2-5-7 سعر الصرف والتضخم

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها غوستان كاسل، وترتكز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المعنيتين، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى الدول الأخرى وهو ما يؤثر على ميزانها التجاري .

وقد أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يؤخذ عليه الفرضيات الغير واقعية التي بنيت عليها هذه العلاقة كتوفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف إنتقال أو رسوم جمركية.

3-5-7 العوامل المؤثرة على تغير أسعار الصرف

إن العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف ناتجة عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسيتين النقدية والمالية لمختلف الدول، وفي كل بلد يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية

والخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار الداخلية، وبحسب حجم ونوع هذا التأثير تتخذ الإجراءات والتدابير المناسبة ضمن السياستين النقدية والمالية التي تهدف إلى تصحيح الإختلال ومسايرة التطورات الدولية، كذلك فإن التفاوت في هاتين السياستين والتطور بين الدول ينعكس بصورة مباشرة على اتجاهات معدلات صرف العملات ويحدث هذا الأمر يوميا في أسواق الصرف بالنسبة للعملات الخاضعة للتعويم الحر والتعويم المدار أما بالنسبة للأنظمة التي تتسم بثبات الصرف فيحدث هذا علي المدى الطويل. وهناك عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف مثل :

أ-التغير في الدخل الحقيقي

ب- إرتفاع مستويات الأسعار

ج- التغيرات في سعر الفائدة

د- توقعات المضاربين والمستثمرين

6-7 تعويم أسعار الصرف

لجأت بعض الدول إلى تعويم عملاتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى منها ألمانيا أثناء أزمة الكساد الكبير 1933. إلا أنه مع بداية السبعينيات من القرن العشرين ومع فشل محاولات كل من بريطانيا وفرنسا في المحافظة على استقرار قيمة عملتهما نتيجة تزامن هذه المحاولات مع عجز ميزان المدفوعات الأمريكي خاصة بعد حرب فيتنام وفقدان الثقة في الدولار وبداية الأزمة البترولية 1973، أدت هذه العوامل إلى اضطرابات في سوق الصرف الأجنبي وتوسع تقلبات أسعار العملات حيث أصبح من الصعب التحكم فيها عن طريق تدخل السلطات النقدية فلجأت أغلب الدول إلى تعويم عملاتها، بذلك فقد شهد نظام إستقرار

أسعار الصرف تحولاً جذرياً إثر تخلي البنوك المركزية على مساندة أسعار تعادل عملاتها الوطنية ، المحددة بالذهب ، وتركت أسعار عملاتها تتحدد بحرية وفقاً لقوى العرض والطلب في الأسواق.

ومن الضروري ان يتم التعويم وفق قرار من البنك المركزي حسب احد أنواع التعويم التالية:

1- التعويم النقي : يعتبر التعويم نقياً إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقاً في أسواق الصرف

لتدعيم سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.

2- التعويم غير النقي : عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف عند

حدود معينة

3- التعويم المستقل : يكون التعويم مستقلاً عندما لا يرتبط سعر صرف عملة في ارتفاعه

أو انخفاضه بأسعار صرف عملة أو عملات أخرى.

4- التعويم المشترك : يكون هذا التعويم إذا ما حدث ارتباط بحيث ترتفع أسعار صرف

مجموعة من العملات معا أو تنخفض معا كالتنظيم النقدي الأوروبي.

7-7 سياسة تخفيض قيمة العملة

يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء متحفظ تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة

الاقتصادية ، وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر

الصرف الأجنبي . ويفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة، وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات

النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، و بين انخفاض قيمة العملة تلقائياً نتيجة

حدوث ظروف اقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف